بحضور محافظ الجهراء وعدد من كبار المسؤولين

مصرف الراجحي يفتتح فرعه الثاني في الكويت

■ عبد الكريم: نهدف إلى توفير خدماتنا المصرفية المتميزة لأكبر شريحة ممكنة من العملاء

■ نثمن دور بنك الكويت المركزي في تعزيز الخدمات المصرفية وخدمة مصلحة العملاء


محافظ الجهراء يقص شريط الافتتاح

افتتح مصرف الراجحي - فرع الكويت، الرائد في توفير خدماته المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، الفرع الثاني له في الكويت في مول الجهراء - منطقة الجهراء، مثمنا الدور الهام الذي يقوم به بنك الكويت المركزي لتعزيز التنافسية المصرفية وتقديم الدعم للقطاع المصرفي بما يعكس حرصه على تعزيز وتنوع الخدمات المصرفية بما يخدم مصلحة العملاء جميعا.

وجاء اختيار منطقة الجهراء، لتكون ثاني محطات المصرف في دولة الكويت، نظراً للأهمية الكبيرة والطلب المتزايد على الخدمات المصرفية في هذه المنطقة، والتي تتماشى مع أهداف المصرف لتوفير أفضل الخدمات المصرفية.

وبهذه المناسبة أعرب وليد عبد الكريم - الرئيس التنفيذي لمصرف الراجحي - فرع الكويت، بداية بشرقنا اليوم حضور معالي محافظ الجهراء، السيد فهد الأمير، ولفيف من كبار المسؤولين، وعن مدى سعادته بنجاح مساعي المصرف بتتويج التزاماته المستمرة لعملائه في التواجد بالقرب منهم بهدف توفير جهودهم ووقتهم في نفس الوقت ليتمتعوا بالخدمات المصرفية المبتكرة إلى جانب توفير أجهزة السحب الآلي لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم.

وإلحاقاً للنجاح الكبير الذي حققه المصرف منذ دخوله السوق الكويتي في عام 2010، أكد وليد قائلاً: « لن نوفر جهداً في سبيل استكمال هذا النجاح، وتعزيز حرصنا على تلبية رغبة العملاء من أجل الاستمرار في تقديم مزيد من الخدمات المصرفية والائتمانية المتطورة والتي تهدف إلى إرضاء عملاء المصرف سواء من الأشخاص أو الشركات، فإن السوق الكويتي يشهد نمواً مستمراً في الأعمال المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية ونحن سعداء بتواجدنا في السوق الكويتي. وإننا ندرك أهمية السوق الكويتي والطلب المتزايد على الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولهذا فإن المصرف قام بهذه الخطوة ليلبي احتياجات السوق الكويتي، إلى جانب حرصنا على استقطاب كوادر وطنية شابة ومدربة على أعلى مستوى للمشاركة والمواصلة في مسيرة النجاح والمضي قدماً نحو تعزيز علاقاته المثمرة والطويلة الأجل مع العملاء على نطاق واسع.»

كما تطرأ في الحديث عن التجهيزات الخاصة بالفرع الجديد، حيث تم تصميم الفرع بما يسهم في تلبية مختلف الاحتياجات المصرفية ومتطلبات العملاء، معتمدين على ادخال أحدث التقنيات المصرفية المتطورة التي تسهم في توفير الوقت والجهد للعملاء بشكل مهني مدروس، مستندين الى معايير الكفاءة العالمية.

بالتعاون مع كلية ماسترخت لإدارة الأعمال

«بيتك» يطلق برنامجاً تسويقياً يستهدف تمويل «التعليم»


عادل الرشود

اطلق بيت التمويل الكويتي» بيتك» برنامجا تسويقيا يتعلق بمنتج تمويل «التعليم» بالتعاون مع كلية ماسترخت لإدارة الأعمال - الكويت، يتيح «بيتك» من خلاله لعملائه الراغبين بالدراسة في الجامعة الحصول على التمويل المناسب بمزايا عديدة ابرزها تمويل لغاية 15 الف دينار مع إمكانية تاجيل القسط الاول لغاية 6 شهور ، وهامش ربح تنافسي.

وقال المدير التنفيذي للتمويل الشخصي في «بيتك» عادل الرشود، ان «بيتك» يعمل على تقديم افضل المزايا والعروض لعملائه بالتعاون مع الجهات الكبرى في مختلف المجالات والاحتياجات الاساسية في حياة الفرد والمجتمع، التي يعد التعليم من اهمها، حيث يعتبر منتج تمويل «التعليم» اداة مساعدة للعملاء للحصول على المستوى التعليمي الذي يطمحون اليه «جامعي اوفوق الجامعي» بمزايا وتسهيلات ميسرة،مما يحقق احد الاهداف الاجتماعية ل«بيتك» وهو توسيع قاعدة المتعلمين من خلال تسهيل الحصول على نفقات، ويمثل في الوقت ذاته دعما لقدرات العملاء وتشجيعا لهم على تطوير مستوياتهم التعليمية، على مستوى الاسرة من الاب والام الى الابناء، حيث تغطي خدمة تمويل «التعليم» نفقات التعليم في مراحله المختلفة ، وصولا إلى التعليم الجامعي والدراسات العليا والمعاهد التدريبية المتخصصة.

واضاف الرشود ان كلية ماسترخت لإدارة الأعمال - الكويت تقدم شهادة الماجستير (MBA) في إدارة الأعمال وتخصصات المحاسبة والبنوك والإدارة الدولية وإدارة البيع بالتجزئة (Retail Management)، كما تقدم دورات خاصة لتعلم اللغة الإنجليزية وبعض التخصصات الإدارية ، ولذلك فهي تمثل خيارا لعدة شرائح من العملاء، مشيرا الى ان المزايا التي يقدمها « بيتك» تتمثل في فترة سماح 6 اشهر، ولا يشترط تحويل الراتب، والاقساط شهرية لغاية 5 سنوات ، مع هامش ربح تنافسي، ومبلغ تمويل بحد اعلى 15 الف دينار.

واكد الرشود على اهمية وتميز منتج « التعليم» الذي يساهم بمتطلبات ميسرة ومزايا متنوعة من تحقيق الامال للاسر وابنائها في الحصول على مستوى تعليمي حتى المرحلة الجامعية بجودة عالية، او الانتقال الى مستوى اكثر تطورا وتقدما عند الرغبة في الحصول على درجات علمية فوق ذلك ، منوها كذلك بجهود «بيتك» التسويقية وسعيه الدائم لمد جسور التعاون مع الشركات والمؤسسات العاملة بالسوق في مختلف المجالات ، بروح من الشراكة والتعاون، بما يحقق افضل خدمة لعملائه ويرفع من اداء الشركاء ويوفر كذلك الفرصة لزيادة حركة الاقتصاد الوطني.

«الإثمار» يعمل على استكمال إدراج أسهمه في دبي


أحمد عبدالرحيم

حصلت شركة الإثمار القابضة على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة للإدراج بسوق دبي المالي.

وقد صرحت الإثمار، وهي مرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وتخضع لإشرافه وأسهمها مدرجة حاليا في بورصة البحرين وبورصة الكويت، بأن الحصول على موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع هو إنجاز هام في خطة المجموعة للإدراج في سوق مالية أخرى بالمنطقة. إن هذه الخطة، والتي تم اقتراحها من قبل أحد مساهمي الإثمار كبند إضافي على جدول اعمال اجتماع الجمعية العامة العادية الذي عقد في شهر مارس 2017، قد لقت ترحيبا من قبل المساهمين الذين وافقوا عليها. وتخضع متطلبات الإدراج لاستكمال المتطلبات المتبقية لسوق دبي المالي وهي خاضعة أيضا للموافقة النهائية من مصرف البحرين المركزي.

وقال الرئيس التنفيذي لمجموعة الإثمار أحمد عبدالرحيم: «يسرنا الإشارة إلى موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع على خطة الإدراج في سوق دبي المالي، ونحن نواصل العمل مع مصرف البحرين المركزي والهيئات التنظيمية في مملكة البحرين أملين الحصول على الموافقة النهائية للعمل على الإدراج بالسوق في أقرب وقت ممكن».

وأضاف عبدالرحيم: «إن الإدراج في سوق مالية أخرى سيسمح بالتداول المفتوح لأسهم الإثمار في أسواق جديدة وحيوية. وهذا في المقابل سيخلق فرصا استثمارية جديدة للمستثمرين ومساهمي الإثمار في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي».

الجدير بالذكر أن الإثمار تمتلك كيانين تابعين لها بالكامل إحداهما بنك الإثمار، وهو بنك تجزئة إسلامي يتولى أعمال التجزئة المصرفية الأساسية، والأخر شركة آي بي كابيتال ش.م.ب.، وهي شركة استثمارية. إن كلا من بنك الإثمار وشركة آي بي كابيتال قد تم الترخيص لهما من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضعان لإشرافه. ويمتلك بنك الإثمار ما نسبته 66.6 في المائة من بنك فيصل المحدود، وهو بنك تجزئة في باكستان وأسهمه مدرجة في سوق باكستان للأوراق المالية ويعمل البنك بشكل رئيسي في الأنشطة المصرفية للشركات والأفراد والأنشطة المصرفية التجارية.

مانسون: 5 اتجاهات تحكم الأمن الإلكتروني في 2018


سكوت مانسون

قال سكوت مانسون، مدير الأمن الإلكتروني في الشرق الأوسط وإفريقيا لدى سيسكو : نحن نعيش في عالم مترابط بما يشبه الشبكة، تعتمد فيه الشركات على الأنظمة المترابطة فيما تخزّن بياناتها في البنية السحابية. وسيحمل العام 2018 معه مزيداً من الترابط والاتصال إلى جانب مبادرات التحول الرقمي والبيانات للشراكات، ترافقها مجموعة جديدة من تهديدات الأمن الإلكتروني وتغيرات المشهد التي تجعل من الأمن الإلكتروني واحداً من أكثر القضايا أهمية لمعالجتها والاهتمام بها في الوقت الحالي.

لنلقِ نظرة سريعة على ما شهده العام 2017. فبعض الحوادث الهامة خلال العام، ومن بينها هجمات WannCry و Netya تظهر أن خصومنا يزدادون إبداعاً في ابتكار هجماتهم، ولكن في النهاية يرتبط الأمر بمن لم يتعرّض للاختراق بعد مقارنة مع آخر من تعرض للهجمات. فقد شهد عالم الأمن الإلكتروني تغيرات مستمرة فيما يحاول خبراء الأمن اكتساب مزيد من المعرفة حول ما يجري وكيفية التخفيف من الآثار المترتبة على هذه الحوادث. والحقيقة الاكيدة هي أن علينا تقبّل عدم قدرتنا على حماية كل شيء، إلا أنه ينبغي لنا إيجاد وسيلة بالسيطرة على أهم ما لدينا.

وأكد أن العام 2018 سيصبح فيه الأمن جزءا لا يتجزأ من أسلوب عملنا. وفيما يلي توقعاتنا المرتبطة بالأمن الإلكتروني، والتي يعتقد بأنها ستستمر بالتأثير على القطاع التقني خلال العام 2018.

– انتقال التركيز من الحماية إلى الوقاية.

يقول المثل «درهم وقاية خير من قنطار علاج». لقد ركزت مؤسسات تقنية المعلومات تاريخيا على أمن الشبكات الطرفي من أجل حمايتها من الهجمات الإلكترونية، وهذه الحماية الطرفية مناسبة عند انتقال البيانات إلى الأصول المحمية. إلا أن حوادث الخرق الأخيرة أظهرت أن هذا الأمن الطرفي وحده لا يكفي لمكافحة الهجمات المتقدمة والعتيدة، حيث أن التركيز على مقاربة أكثر استباقية وجرأة، بدلا من التزام الجانب الدفاعي، يساعد في الكشف عن الهجمات المحتملة والاستجابة لها بدلا من الاقتصار على رد الفعل، وبالتالي يمكنه إيقاف الهجمة قبل تعريض المؤسسة للخطر. وبهذا ينبغي للمنظومة الأمنية التركيز على الكشف والاستجابة والعلاج – وهنا يكمن الأمن الإلكتروني اليوم. أما في المستقبل فعلى الأرجح أن ينتقل المشهد إلى التنبؤ بما سيرد من هجمات قبل وقوع أي شيء فعلياً.

– المزيد من الهجمات التي تستهدف إنترنت الأشياء ستكون مدفوعة بغرض الكسب المالي بدلاً من الرغبة بإحداث الفوضى.

إنها مسألة وقت فقط قبل أن يصبح كل منزل وكل شركة متصلا بشبكة عالمية ضخمة عبر إنترنت الأشياء. نتوقع أن تضاف مليون اتصال جديد بالإنترنت كل ساعة حتى العام 2020، مما يزيد المساحات المعرّضة للهجمات ويجعل ثغرات إنترنت الأشياء أكثر حرجاً وخطورة. سينتقل إنترنت الأشياء من كونه يعتبر خطراً أمنياً ضخماً في المؤسسة إلى جزء بالغ الأهمية من مكانتها الأمنية. ولمواجهة التحديات الأمنية المرتبطة بإنترنت الأشياء، والتي تتمثل في اتساع المساحة المعرضة للهجمات ونموها السريع فيما تزداد صعوبة مراقبتها وإدارتها، فلا بد من انتهاج مقاربة ديناميكية واستباقية للأمن، إلى جانب استراتيجية دفاعية متعددة الطبقات من أجل حماية الأجهزة المتصلة عبر إنترنت الأشياء من الإصابة والهجمات – أو على الأقل، لتخفيف الأثر المترتب على وقوع بعضها ضحية لهجمات الخصوم على أي حال.

– النمو المستمر لاستخدام برمجيات طلب الفدية وأدوات الابتزاز الإلكتروني

من المؤسف أن هجمات طلب الفدية ستصبح بالتأكيد أكثر شراسة وتنوعاً خلال العام 2018. تلتزم بعض الهجمات بالنموذج المعتاد للإصابة بالفيروس ومن ثم حظر البيانات وابتزاز مالكها، فيما سيكون البعض الآخر أكثر تعقيداً. كما أن التطور في برمجيات طلب الفدية، ومنها وجود برمجيات طلب الفدية كخدمة، سيسهل على المجرمين تنفيذ الهجمات بغض النظر عن مستوى مهاراتهم. فهذا النوع من الهجمات يحقق مكاسب نقدية كبيرة للمجرمين، تقدر بحوالي 1 مليار دولار عام 2016. وفي المستقبل لن تقتصر هجمات طلب الفدية على المستخدمين الفرديين، بل ستستهدف شبكات بأكملها. كما أن قدرة تلك البرمجيات على اختراق المؤسسات بمختلف الطرق يقلل حاجتها إلى اتباع منهجية تقوم على مجموعة كاملة من المنتجات، إذ يمكنها إصابة منتج واحد للنفاذ إلى الشبكة بأكملها. يختار ضحايا برمجيات طلب الفدية دفع المبلغ المطلوب نظراً لعدم وجود طريقة أخرى لاستعادة النظام والبيانات. لا تدفعوا الفدية، بل قوموا بوضع الخطط المحكمة لاستعادة البيانات والنظام بأسرع ما يمكن، بما في ذلك عمل النسخ الاحتياطية لكافة النظم يومياً.

– العديد من المؤسسات ستعطي الأولوية لأمن البنية السحابية

تنتقل معظم التطبيقات والخوادم إلى البنية السحابية للاستفادة من مزايا توفير التكلفة وقابلية التوسع وسهولة الوصول. ونتيجة لذلك، ستكون البيئات السحابية هدفاً محتملاً لهجمات الخرق الأمني – وهنا يجب التفكير بالبنية السحابية على أنها رحلة يتولى الأمن السحابي القيادة فيها، بدلاً من اعتباره مجرد فكرة لاحقة. وبحسب تقرير سيسكو نصف السنوي للأمن الإلكتروني 2017، فإن المهاجمين والقراصنة يدركون أن بإمكانهم اختراق الأنظمة المترابطة بشكل أسرع عن طريق اختراق الأنظمة السحابية، وتتوقع في هذا السياق ظهور مزيد من المشاكل المتعلقة بالأمن السحابي عام 2018. تعتبر المقاربة المرحلية أفضل وسائل التعامل مع أمن الحوسبة السحابية، عبر مضاهاة قيمة أحمال العمل في السحابة مع الدافع الموجود لدى المجرمين. وفيما يختص بالبنية السحابية، سيحتاج خبراء الأمن لاتخاذ القرار حول من يمكنهم الوثوق به ومن ليس موضع ثقة، فيما سيكون على المؤسسات تطوير التوجيهات الأمنية لاستخدام البنية السحابية الخاصة والعامة، لتكون السحابة نموذجاً للقرارات لتطبيق القيود على المخاطر السحابية.

– ارتفاع مستوى الأتمتة في الاستجابة للأمن الإلكتروني

لا يستطيع البشر مواكبة الحجم الضخم للتهديدات الواردة، ولكن قدراتهم على اتخاذ القرارات السريعة والمؤثرة للتعامل مع الهجمة يدوياً أمر يفتقر إلى الكفاءة كذلك. وفيما يواجه القطاع أزمة في الموارد البشرية التي تمتلك المهارات والموهبة اللازمة، تصبح الأتمتة والتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي متطلبات هامة لضمان الحماية، وتعتبر مكونات فعالة في الاستجابة لحوادث الأمن الإلكتروني. كما أن اكتساب القدرة على الرؤية الشاملة للشبكات أمر أساسي لإيقاف القراصنة أو الأجهزة في مساراتها، ويمكن هنا للتعلم الآلي أن يساعد في ذلك عن طريق فهم سلوكيات الأجهزة في الشبكة، بما فيها أجهزة إنترنت الأشياء، وتحديد الثغرات المعرضة للهجوم. وفي عام 2018 سيكون التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي دون شك مكونات لا غنى عنها في المشهد المستقبلي للأمن الإلكتروني.

خلاصة القول هي أنه لا يوجد حل بسيط لهذه القضية المعقدة. فنحن نتعامل مع جبهة جديدة من الابتكارات، ويمكننا اغتنام الفرصة فقط في حال كانت قدراتنا الأمنية مهيأة لدعم توجهات جديدة. نحتاج إلى مزيد من الخبراء المحترفين والمدربين، بالإضافة إلى أدوات أكثر ذكاء لجعل الأمن الإلكتروني أكثر فعالية لكل من الشركات وعملائهم. الأمن الإلكتروني مسؤوليتنا المشتركة – لأننا جميعاً نلعب دور في أعمالنا والتقنية المتعلقة بها، وعلينا أن ننظر إلى الأمن كجزء لا يتجزأ من غاية المؤسسة واستراتيجيتها.

عمومية «الافكو» تقر توزيع 10 فلوس للسهم أرباحاً نقدية

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة الافكو لتمويل وشراء الطائرات، توزيع 10% أرباحاً نقدية على المساهمين، بواقع 10 فلوس للسهم الواحد.

ويبلغ رأسمال الشركة 95.21 مليون دينار تقريباً، موزعا على نحو 952.1 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة الكويت، أن الأسهم تستحق للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة حتى نهاية يوم الاستحقاق المحدد في 11 يناير المقبل، موضحة أن تاريخ التوزيع هو 25 يناير 2018.

وتابعت بأنه تم المصادقة على استقطاع 10% للاحتياطي القانوني بقيمة 3.49 مليون دينار.

وكانت عمومية الافكو قد أقرت في ديسمبر عام 2016 توزيع 5% أرباحاً نقدية لكل مساهم بواقع 5 فلوس للسهم.